

مرسوم اتحادي رقم (59) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو
الديمقراطية بشأن التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- رسمنا بما هوأت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 12 أكتوبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:
بتاريخ: 23 / شوال / 1443 هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022 م



اتفاقية

بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

بشأن

التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات





ان حكومة الإمارات العربية المتحدة،

وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجتمعين "الطرفين" وعلى وجه التحديد "الطرف"

ديباجة

إذ يضعان في اعتبارهما روابط الصداقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والإمارات العربية المتحدة؛
ورغبة منها في تعزيز تعاون اقتصادي أكبر فيما بينها فيما يتعلق باستثمارات مستثمري أحد الطرفين
المتعاقدين في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر؛ وإذ يسلمان بأن تعزيز وحماية هذه الاستثمارات على نحو
متبادل سيؤدي إلى تحفيز المبادرات التجارية وزيادة الرخاء في كلا الطرفين المتعاقدين؛
وإذ يوافقان على أن وجود إطار مستقر للاستثمار من شأنه أن يزيد من الاستخدام الفعال للموارد
الاقتصادية إلى أقصى حد ويحسن مستوى المعيشة في كلا الطرفين المتعاقدين؛
إدراكا منهما أنه لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ أي إجراء تمييزي أو تعسفي ضد مستثمر من
دولة متعاقدة في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة 1: التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. يقصد بمصطلح "الاستثمار" أي نوع من الأصول التي يحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر
ويستثمرها مستثمرو طرف ما في إقليم دولة الطرف الآخر وفق قوانينه وتشريعاته وتحديدا:
(أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، فضلا عن أي حق آخر، مثل الرهون العقارية والتعهدات
والممتلكات والحقوق المماثلة؛



ب) شركة وأسهم وحصص وسندات وغيرها من أشكال المشاركة في الشركات؛

ج) مشاريع التسليم الجاهز والإدارة وتقاسم الإيرادات وغيرها من العقود المماثلة؛

د) السندات الحكومية والأوراق المالية وغيرها من أشكال الديون؛

هـ) المطالبات المتعلقة بالأموال أو أي أصول أو أداء آخر له قيمة اقتصادية؛

و) حقوق الملكية الفكرية والصناعية، مثل حقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وبراءات

الاختراع والعمليات التقنية والخبرة وحسن النية، التي ترتبط بالاستثمار؛

ز) الحقوق الممنوحة بموجب القانون أو بموجب عقد مثل الامتيازات أو التراخيص أو الاذونات

والتصاريح. الموارد الطبيعية غير مشمولة بهذه الاتفاقية في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا يشمل الاستثمار ما يلي:

i العقود التجارية لبيع سلع أو خدمات من قبل مواطن أو شركة تابعة لطرف إلى مواطن أو

إلى شركة في إقليم الطرف الآخر؛ أو

ii تقديم الائتمان في المعاملات التجارية مثل التمويل التجاري.

لكي يعتبر أحد الأصول استثماراً لأغراض هذه الاتفاقية، يجب أن تكون له خصائص الاستثمار،

بما في ذلك خصائص مثل الالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، وتوقعات الربح أو الفائدة وتحمل

المخاطر.

لا يعتبر قرار التحكيم أو أي أمر أو حكم يصدر فيما يتعلق بالاستثمار استثماراً لأغراض هذه

الاتفاقية.

2. مصطلح "إكسيد" يعني المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المنشأ وفقاً لاتفاقية إكسيد؛



3. يقصد بمصطلح "اتفاقية إكسيد" اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي فتحت للتوقيع عليها في واشنطن العاصمة في 18 مارس 1965؛
4. يقصد بتعبير "الأونسيترال" لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 2205 (د-21) الصادر في 17 ديسمبر 1966.
5. مصطلح "قواعد تحكيم الأونسيترال" يعني قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
6. مصطلح "قواعد الإكسيد التسهيلات الإضافية" تعني القواعد التي تحكم المرفق الإضافي لإدارة الإجراءات من قبل أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، في أحدث أشكالها؛
7. يقصد بمصطلح "قواعد الشفافية" في الأونسيترال قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول القائم على المعاهدات، في أحدث أشكالها؛
8. مصطلح "المحكمة" يعني هيئة التحكيم التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقية والتي اتفق عليها الطرفان.
9. يشمل مصطلح "التدابير" القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات والقرارات والإجراءات الإدارية أو الممارسات التي يطبقها الطرفان.
10. يقصد بتعبير "الأطراف المتنازعة" المدعي والطرف المدعى عليه؛
11. يقصد بتعبير "الطرف المتنازع" إما المدعي أو الطرف المدعى عليه؛
12. يقصد بتعبير "الطرف المدعى عليه" الطرف الذي تقدم ضده مطالبة بموجب هذه الاتفاقية؛
13. مصطلح "اتفاقية نيويورك" يعني اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية، في نيويورك 10 يونيو 1958؛
14. مصطلح "المستثمر" يعني:

(أ). أي شخص طبيعي من رعايا أحد الطرفين وفقا لتشريعته؛



(ب). أي شخص اعتباري يتم تشكيله أو تنظيمه وفقا لتشريعات أحد الأطراف والذي يقوم بأنشطة تجارية كبيرة في إقليم دولة الطرف الآخر؛

(ج) حكومة أحد الطرفين والحكومات المحلية والصناديق السيادية والمؤسسات المالية.

15. يقصد بتعبير "الإقليم":

(أ) بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الإقليم يعني المناطق (البرية والجوية والبحرية) التي تمارس سيادتها عليها وفقا للقانون الوطني والدولي.

(ب) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة: أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وبحرها الإقليمي، ومجالها الجوي، والمناطق تحت سطح البحر التي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الدولي وقانون دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والجزر الخاضعة لولايتها فيما يتعلق بأي نشاط يجري في مياهها وقاع البحار وتربتها التحتية فيما يتعلق باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية بموجب قانونها وقانونها الدولي.

المادة 2: تشجيع الاستثمارات

1. يقوم كل طرف وفق سياسته العامة في مجال الاستثمارات الأجنبية، بتشجيع استثمارات مستثمري الطرف الآخر في إقليمه الوطني، ويعترف بهذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وأنظمتها.
2. لا يجوز لأي من الطرفين أن يغير عقدا استثماريا بشكل احادي.
3. سوف يشجع كل طرف ويبرئ الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف الآخر للاستثمار في أراضيه.





4. يجوز للطرف المتعاقد، وفق قوانينه وأنظمته، أن يمنح إعفاء ضريبيا أو أن يوفر نظاما ماليا خاصا للمستثمرين في مجالات صناعية محددة وفقا لقوانين الطرفين.

المادة 3: حماية الاستثمارات ومعاملتها

1. يقوم كل طرف بمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر في إقليم الدولة الأولى معاملة عادلة ومنصفة، فضلا عن الحماية والأمن الكاملين وفقا للتشريعات الدولية؛
2. من المفهوم أن الطرف لا ينتهك الالتزام بتوفير معاملة عادلة ومنصفة المنصوص عليها في الفقرة 1 ما لم يتخذ تدابير أو مجموعة من التدابير التي تشكل ما يلي:
 - (أ) إنكار العدالة؛
 - (ب) الإخلال الأساسي بالإجراءات القانونية الواجبة؛
 - (ج) التعسف الواضح؛
 - (د) التمييز الموجه لأسباب غير مشروعة بشكل واضح مثل نوع الجنس أو العرق أو المعتقدات الدينية؛
 - (هـ) عدم توفير الحماية والأمن الكاملين.
3. يكون التدبير "تعسفا بشكل واضح" عندما يكون من الواضح أن التدبير لا يرتبط بشكل عقلائي بهدف سياسي مشروع، مثل عندما يكون التدبير قائما على التحيز أو التمييز وليس على المنطق أو الحقيقة.
- ولن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بأي شكل من الأشكال، باتخاذ تدابير غير معقولة أو تمييزية، بعرقلة إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع بالاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر أو التخلص منها؛
4. يمثل كل طرف بأي التزام يكون قد أبرمه فيما يتعلق باستثمار مستثمر من الطرف الآخر.





5. ان تحديد انه كان هناك اخلال بحكم اخر في هذه الاتفاقية أو اتفاقية دولية منفصلة لا تثبت حدوث اخلال بهذه المادة؛

6. ومن المفهوم أن "المعاملة العادلة والمنصفة" و "الأمن المادي" لا يتطلبان معاملة، بالإضافة إلى أو خارج ما يقتضيه الحد الأدنى من معايير معاملة الأجانب بموجب القانون الدولي.

المادة 4: معاملة الدولة الاولى بالرعاية

1. يقدم كل طرف لمستثمري الطرف الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل ملائمة عن تلك التي يوفرها، في ظروف مماثلة، لمستثمري أي دولة ثالثة واستثماراتهم، فيما يتعلق باقتناء الاستثمارات وإدارتها، اداؤها وتشغيلها والتصرف فيها.

2. لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة بطريقة تلزم الطرف بمنح مستثمري الطرف الآخر فائدة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن:

(أ) عضوية أي اتفاقية أو منظمة أو اتحاد حالي أو مستقبلي أو الاتحاد الإقليمي التكاملي الاقتصادي لخدمات الجمارك التي يكون أحد الطرفين أو قد يصبح عضواً بها؛ أو

(ب) أي اتفاقية أو ترتيب دولي يتعلق كلياً أو في المقام الأول بالضرائب أو أي تشريع وطني يتعلق كلياً أو في المقام الأول بالضرائب.

3. ولا تنطبق أحكام هذه المادة على العقود العامة والمنح والقروض والضمانات والتأمين الممنوح للمؤسسات الوطنية.



المادة 5: المعاملة الوطنية

1. يقدم كل طرف للمستثمرين من الطرف الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل ملاءمة عن تلك التي يوفرها في ظروف مماثلة لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق باقتناء وإدارة واداء وتشغيل الاستثمارات والتصرف فيها.
2. لا تنطبق أحكام هذه المادة على العقود الحكومية أو الإعانات الحكومية أو القروض الحكومية أو ضمانات القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

المادة 6: نزع الملكية

1. ولن يشرع أي من الطرفين في عمليات نزع الملكية أو التأميم أو التدابير التي لها أثر مكافئ (يشار إليها فيما يلي باسم "نزع الملكية") ضد استثمارات مستثمري الطرف الآخر، إلا عندما تتم ذلك المصادرة:

(أ) لأغراض المنفعة العامة؛

(ب) على أساس غير تمييزي

(ج) في إطار الإجراءات القانونية؛

2. التعويض الذي قد ينجم عن عدم الامتثال للنقطة ج من الفقرة 1 من هذه المادة يعادل القيمة السوقية للاستثمار الذي صودر قبل نزع الملكية أو المصادرة الوشيكة مباشرة يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ فعلياً، وأن يكون قابلاً للتحويل بحرية وأن ينفذ دون تأخير.





3. يعادل التعويض القيمة السوقية العادلة للاستثمارات المصادرة وقت الإعلان عن نزع الملكية أو عند حدوث نزع الملكية، أيهما يحدث أولاً. وينبغي ألا تعكس القيمة السوقية العادلة أي تغيير في القيمة ينشأ لأن نزع الملكية أصبح علنياً في وقت سابق.
4. ويجب دفع التعويض دون تأخير ويشمل الفائدة القانونية التي يمكن أن يحددها البنك المركزي للطرف من وقت لآخر، مع مراعاة التأخير حتى لحظة الدفع. وسيكون قابلاً للتنفيذ بشكل فعال وقابل للتحويل بحرية، وسيحول بحرية إلى عملة الطرف المعني من المستثمرين، وكذلك إلى عملات قابلة للاستخدام بحرية بسعر سوق الصرف الساري في تاريخ نزع الملكية.
5. يحق للمستثمرين المتضررين من المصادرة الوصول إلى المحاكم أو المحاكم الإدارية أو هيئات أحد الأطراف المصادرة لطلب مراجعة سريعة لقضية المستثمر ومبلغ تعويض المصادرة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.
6. غير أن الفقرتين 1 و2 من هذه المادة لا تؤثران بأي شكل من الأشكال على حق الطرف في إنفاذ القوانين أو في اتخاذ التدابير أو الإجراءات التنظيمية التي يرى أنها ضرورية لحماية أهداف الرفاهية المشروعة للجمهور، في مجال الصحة العامة والسلامة والبيئة.
7. على الرغم من أحكام هذه المادة، لا تخضع الأصول السيادية والصناديق السيادية لتأميم أو نزع ملكية أو عزل أو منع أو تجميد من قبل أي طرف من الطرفين أو أي من هذه التدابير بشكل مباشر أو غير مباشر بناءً على طلب طرف ثالث.





المادة 7: التعويض عن الخسائر

1. يمنح المستثمرون من أحد الطرفين الذين تكبدوا خسائر من استثماراتهم في أراضي الطرف الآخر نتيجة للحرب أو النزاع المسلح أو أعمال الشغب الأهلية أو حالة الطوارئ الوطنية أو الثورة أو التمرد أو الشغب فيما يتعلق بالرد أو التعويض أو أي تسوية أخرى، معاملة لا تقل ملاءمة عن المعاملة الممنوحة لمستثمريها أو للمستثمرين من أي دولة ثالثة، أيهما أكثر ملاءمة.
2. دون الإخلال بالفقرة 1 من هذه المادة، فإن مستثمري أحد الأطراف الذين، في أي من الأحداث المشار إليها في تلك الفقرة، سيتكبدون خسارة في إقليم دولة الطرف الآخر، وسيفعلون ذلك ويخضعون للاسترداد أو التعويض في الحالات الناجمة عن:
 - (أ) الاستيلاء على استثمارها أو جزء منها بالقوة أو سلطات الأخير، أو
 - (ب) تدمير استثماراتها أو جزء منها بالقوة أو سلطاتها، وهو ما لم يكن مطلوباً بسبب ضرورة الوضع.

المادة 8: التحويلات

1. يضمن كل طرف متعاقد حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثمار داخل إقليم دولته وخارجها دون تأخير. وتشمل هذه التحويلات ما يلي:

- (أ) رأس المال الأولي والمبالغ الإضافية للحفاظ على أو زيادة الاستثمار؛
- (ب) العائد على الاستثمار؛
- (ج) المنتجات من بيع كل أو جزء من الاستثمار أو من التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمار؛
- (د) المدفوعات التي تتم بموجب عقد، بما في ذلك اتفاقية قرض؛
- (هـ) إيرادات الموظفين المغتربين كجزء من استثمار في أراضيها؛ و
- (و) المدفوعات التي تتم وفقاً للمادتين 6 و7 من هذه الاتفاقية.



2. يسمح كل طرف بإجراء التحويلات المتعلقة باستثمار بعملة قابلة للتحويل بحرية بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل.
3. بغض النظر عن الفقرتين 1 و2، يجوز لأي من الطرفين أن يؤخر أو يمنع النقل من خلال التطبيق المنصف وغير التمييزي وحسن النية لقوانينه وأنظمته المتعلقة بما يلي:

(أ) الإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين؛

(ب) إصدار الأوراق المالية وتداولها بأمان؛

(ج) ارتكاب جرائم جنائية أو قضائية؛ أو

(د) في حالة تنفيذ الإجراءات القضائية.

المادة 9: الحرمان من الاستحقاقات

1. يجوز لطرف أن يرفض منح مزايا هذه الاتفاقية إلى مستثمر شخص اعتباري من الطرف الآخر وإلى استثمارات ذلك المستثمر إذا كان أشخاص من طرف غير متعاقد يملكون أو يسيطرون على استثماراته.
2. سيتم الحرمان من فوائد هذه الاتفاقية:

أ- للأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية مزدوجة، أحدهم من الدولة المضيفة.

ب- للمستثمر الذي يخطط لاستثماره أو يكتسبه، من خلال كيانات وسيطة، أو الذي يكتسب جنسية أحد الطرفين أو يستخدمها لغرض الاستفادة من هذه الاتفاقية فقط.

يجوز لطرف أن ينكر فوائد هذه الاتفاقية على مستثمر من الطرف الآخر الذي هو شركة تابعة لذلك الطرف الآخر وعلى استثمارات ذلك المستثمر إذا لم يكن للشركة أنشطة اقتصادية كبيرة في أراضي الطرف بموجب الحق الذي ساهمت فيه أو تمت الموافقة عليه، وما إذا كان المستثمرون من طرف غير متعاقد أو من الطرف المتعاقد الذي يتخذ قرار الرفض يمتلك أو يسيطر على الشركة.





على الطرف الذي يرفض الاستحقاقات أن يبلغ الطرف الآخر قبل اتخاذ قراره.

3. ودون الإخلال بالفقرات الواردة في هذه المادة، يبلغ رفض الدولة المضيفة للاستحقاقات إلى دولة المنشأ للمستثمر دون تأخير.

المادة 10: حظر متطلبات الأداء

1. لا يجوز لأي طرف أن يفرض على مستثمري الطرف الآخر أي شرط أداء فيما يتعلق بإدارة أو إدارة أو تشغيل استثماراتهم في أراضيه.

2. لا يجوز لأي طرف فرض أو إنفاذ المتطلبات التالية، ولا إنفاذ أي التزام فيما يتعلق بإنشاء أو حيازة أو توسيع أو إدارة أو أداء أو تشغيل أي استثمار مشمول أو أي استثمار آخر في أراضيه:

(أ) تصدير مستوى معين أو نسبة مئوية معينة من سلعة أو خدمة؛

(ب) تحقيق مستوى معين أو نسبة مئوية وفقاً للمتطلبات الوطنية؛

(ج) شراء أو استخدام أو إعطاء الأفضلية للسلع المنتجة أو الخدمة المقدمة في أراضيهما، أو لشراء السلعة أو خدمة من شخص في أراضيهما؛

(د) ربط حجم الواردات أو قيمتها بحجم أو قيمة الصادرات أو حجم تدفقات العملات الأجنبية المرتبطة بذلك الاستثمار.

المادة 11: الحق في التنظيم

1. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يمنع أي من الطرفين من اعتماد أو الحفاظ على أو تطبيق تدابير متوافقة مع هذه الاتفاقية الذي يراه مناسباً:

(أ) ضمان الامتثال لقوانين ولوائح أحد الطرفين التي لا تتعارض مع هذه الاتفاقية؛

(ب) حماية البيئة أو الحياة أو صحة الإنسان أو النبات؛



ج) تنظيم حفظ الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد، الحية أو غير الحية؛ أو

د) ضمان صون واستعادة السلم والأمن الدوليين، فضلا عن حماية مصالحها الأمنية الأساسية.

2- يخضع اعتماد هذه التدابير أو صيانتها أو تنفيذها بشرط ألا تطبق بطريقة تعسفية أو غير مبررة أو لا تشكل قيда مقنعا على استثمارات أحد الطرفين.

المادة 12: تسوية منازعات الاستثمارين الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. أي نزاع قد ينشأ بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر، يسوى وديا قدر الإمكان ويخضع للمفاوضات بين الطرفين المتنازعين.

2. وتبدأ المفاوضات في التاريخ الذي يطلب فيه المستثمر المتنازع من أحد الطرفين المتعاقدين إجراء مفاوضات في إخطار خطي من الطرف المتعاقد الآخر. ولتيسير التسوية الودية للنزاع، يحدد الإشعار الخطي اسم المستثمر المتنازع وعنوانه، والمسائل، والأساس الواقعي للنزاع، واستنتاجات المستثمر المتنازع (بما في ذلك أي مستندات داعمة) والأساس القانوني المفترض لها. ما لم يتفق على خلاف ذلك، تجرى مشاوراة واحدة على الأقل في غضون 90 يوما من التاريخ الذي طلب فيه المستثمر المتنازع في أحد الطرفين المتعاقدين إجراء مفاوضات من الطرف المتعاقد الآخر في إخطار خطي.

3. إذا تعذر تسوية أي نزاع بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر في غضون ستة أشهر من التاريخ الذي طلبت فيه هذه المفاوضات في إخطار خطي على النحو المذكور في الفقرة 2 من هذه المادة، ويعتزم المستثمر المتنازع تقديم النزاع إلى أحد الأطراف المدرجة في الفقرات 4-أه على المستثمر المتنازع قبل تقديم النزاع إلى إحدى المحاكم، إخطار الطرف المتعاقد الآخر في إشعار خطي بنيته.

4. إذا تعذر تسوية هذا النزاع بين مستثمر من طرف متعاقد واحد والطرف المتعاقد الآخر في غضون ستة أشهر من التاريخ الذي طلبت فيه هذه المفاوضات في إخطار خطي، يحق للمستثمر أن يقدم النزاع إما إلى:



- (أ) المحكمة المختصة للطرف المتعاقد في الإقليم الذي تم الاستثمار فيه؛ أو
- (ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عملاً بالأحكام السارية في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، فتح باب التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965، في حالة كان كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً في هذه الاتفاقية؛ أو
- (ج) هيئة تحكيم مخصصة أنشئت بموجب قواعد التحكيم التابعة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويجوز لطرفي النزاع أن يتفقا خطياً على الخروج عن قواعد التحكيم هذه؛ أو
- (د) وبموجب القواعد التي تحكم المرفق الإضافي لإدارة الإجراءات من جانب أمانة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("قواعد التسهيلات الإضافية للمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية") بشرط أن يكون أي من الطرفين المتعاقدين المتنازع أو الطرف المتعاقد للمستثمر، ولكن ليس كليهما، طرفاً في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، فتح للتوقيع في واشنطن في مارس 18، 1965؛ أو
- (هـ) أي شكل آخر من أشكال تسوية المنازعات المتفق عليها من قبل أطراف النزاع.

5. ما أن يقدم النزاع إلى أحد محاكم تسوية المنازعات المذكورة في الفقرة 4 أ- ه فإنه لا يجوز للمستثمر اللجوء إلى تسوية المنازعات الأخرى من أجل تسوية المنازعات المدرجة في الفقرة 4 أ- هـ.
6. يجوز للمستثمر أن يقدم نزاعاً على النحو المشار إليه في الفقرتين 1 و 2 إلى التحكيم وفقاً للفقرة 4 فقط إذا لم يمض أكثر من ثلاث سنوات على التاريخ الذي اكتسب فيه المستثمر لأول مرة، أو كان ينبغي أن يكتسب أولاً، معرفة بالانتهاك المزعوم ومعرفة أن المستثمر قد تكبد خسارة أو ضرراً.

المادة 13: القانون النافذ

1. تطبق المحكمة، عند إصدار قرارها، هذه الاتفاقية على النحو المفسر وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وغيرها من قواعد ومبادئ القانون الدولي المطبقة بين الطرفين المتعاقدين.
2. المحكمة المشار إليها في الفقرة 4 ب - ه من المادة 12. لا يكون لها اختصاص تحديد شرعية التدبير، الذي يزعم أنه يشكل انتهاكاً لهذه الاتفاقية، بموجب القانون المحلي للطرف المتعاقد. وللمزيد من



اليقين، يجوز للمحكمة، عند تحديد مدى اتساق التدبير مع هذه الاتفاقية، أن تنظر، حسب الاقتضاء، في القانون الداخلي للطرف المتعاقد في واقع الأمر. وعند القيام بذلك، تتبع المحكمة التفسير السائد الذي أعطته محاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد للقانون الداخلي، وأي معنى تعطيه المحكمة للقانون المحلي لا يكون ملزماً لمحاكم أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد.

3. يكون التفسير المشترك للطرفين المتعاقدين، المتبادل عبر القنوات الدبلوماسية، وتفسير حكم من أحكام هذه الاتفاقية ملزماً للمحكمة، ويجب أن يكون أي قرار أو حكم صادر عن المحكمة متسقاً مع ذلك التفسير.

المادة 14: مكان التحكيم

يجوز للطرفين المتنازعين الاتفاق على المكان القانوني لأي تحكيم بموجب قواعد التحكيم المنطبقة بموجب الفقرة 4 ب - هـ من المادة 12. إذا لم يتوصل الطرفان المتنازعان إلى اتفاق، تحدد هيئة التحكيم المكان الذي يقع في إقليم دولة طرف في اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها بشرط أن يكون الطرفان المتعاقدان موقعين على هذه الاتفاقية أو المحكمة في لاهاي.

المادة 15: اختيار المحكمين

1. في حالة تقديم مطالبة بموجب المادة 12 من هذه الاتفاقية، سيتم تشكيل المحكمة في أقرب وقت ممكن بعد تقديم المطالبة.

2. يجب أن يكون لدى المحكمين المعينين خبرة أو تجربة في القانون الدولي العام، ولا سيما قانون الاستثمار الدولي. ومن المستحسن أن تكون لديهم خبرة أو خبرة في تسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقيات الاستثمار الدولية.



3. المحكمون مستقلون ويجب ألا يكونوا تابعين لأي حكومة. ولا يشاركون في دراسة أي نزاع من شأنه أن يخلق تضاربا مباشرا أو غير مباشر في المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، سيمتنعون عند تعيينهم عن العمل كمحام أو كخبير أو شاهد يعينه الطرفان في أي نزاع معلق أو جديد يتعلق بحماية الاستثمارات بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية دولية أخرى.

4. إذا كان الطرف المتنازع يعتبر أن المحكم في تضارب في المصالح، يجوز أن يدعو الأمين العام للإكسيد لإصدار قرار بشأن الطعن في هذا المحكم. ويجب تقديم أي إخطار بالطعن إلى الأمين العام للإكسيد في غضون 15 يوما من تاريخ إبلاغ الطرف المتنازع بتعيين المحكم المطعون فيه، أو في غضون 15 يوما من تاريخ وقوع الوقائع ذات الصلة على علم الطرف المتنازع الذي اقترح الطعن، إذا لم يكن من المعقول معرفة الوقائع ذات الصلة وقت تعيين المحكم المطعون فيه.

5- وسيذكر الإشعار بالطعن الأسباب التي يستند إليها الطعن. يجوز الطعن في أي محكم في أي حال قبل إعلان إغلاق الإجراءات، إذا كانت هناك ظروف التي تثير شكوكا مشروعة فيما يتعلق بحياد أو استقلال المحكم. يتم إخطار الطعن لجميع الأطراف الأخرى، إلى المحكم المطعون فيه والمحكمين الآخرين.

6. عندما يكون أحد الأطراف قد طعن في محكم، يجوز لجميع الأطراف الموافقة على الطعن. ويجوز للمحكم أيضا، بعد الطعن، الانسحاب من منصبه. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال قبول صحة أسباب النزاع. يجب على الطرف المتنازع الآخر والمحكم المطعون فيه تقديم موجز يعرض موقفهم والوثائق الداعمة في غضون 15 يوما من الإخطار بالطعن.



7. إذا لم يعرب الطرف المتنازع الآخر عن موافقته على الطعن أو إذا لم يستقبل المحكم المطعون فيه في غضون 15 يوما من تاريخ الإخطار بالطعن، يجوز للطرف المتنازع أن يتقدم بطلب إلى الأمين العام للإكسيد لإصدار قرار بشأن الطعن.

8. يسعى الأمين العام للإكسيد إلى إصدار القرار في غضون 30 يوما من استلام طلبات طرفي النزاع والمحكم المطعون فيه. إذا اعترف الأمين العام للإكسيد بالمنازعات، يتم تعيين محكم جديد.

9- توقف الاجراءات عن تقديم إشعار الطعن إلى حين صدور قرار بشأن الطعن، إلا بالقدر الذي يتفق فيه طرفا النزاع على مواصلة الإجراء.

المادة 16: حياد المحكمين واستقلالهم

1. على المحكمين ان يكونوا مستقلين وغير تابعين لأي حكومة. ولا يجوز لهم المشاركة في النظر في أي نزاعات من شأنها أن تخلق تضاربا مباشرا أو غير مباشر في المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، عند التعيين، يمتنعون عن العمل كمحام أو كخبير أو شاهد معين من قبل الطرف في أي نزاع معلق أو جديد بشأن حماية الاستثمار بموجب هذه الاتفاقية الدولي أو أي اتفاقية دولية أخرى. يلتزم المحكمون بمدونة قواعد السلوك المنصوص عليها في المادة 12.

2. إذا كان الطرف المتنازع يعتبر أن المحكم لديه تضارب في المصالح، يجوز أن يدعو الأمين العام للإكسيد لإصدار قرار بشأن الطعن في استبعاد هذا المحكم. يقدم أي إشعار بالطعن إلى الأمين العام للإكسيد في غضون 15 يوما من تاريخ إبلاغ الطرف المتنازع بتعيين المحكم المطعون فيه، أو في غضون 15 يوما من التاريخ الذي أبلغت فيه الوقائع ذات الصلة إلى الطرف المتنازع الذي اقترح الطعن، إذا لم يكن من الممكن معرفة الوقائع ذات الصلة بشكل معقول وقت تعيين المحكم المطعون فيه.





3. يذكر الإشعار بالطعن الأسباب التي يستند إليها الطعن. يجوز الطعن في أي محكم في أي حال قبل إعلان إغلاق الدعوى، إذا كانت هناك ظروف تثير شكوكا مبررة بشأن حياد المحكم أو استقلاليته على أساس مدونة قواعد السلوك على النحو المبين في المرفق الأول. يجب إخطار جميع الأطراف الأخرى، إلى المحكم الذي يتم الطعن والمحكمين الآخرين.
4. عندما يكون المحكم قد تم الطعن من قبل طرف، يجوز لجميع الأطراف توافق على الطعن. ويجوز للمحكم أيضا، بعد الطعن، الانسحاب من مكتبه. ولا يعني ذلك في كلتا الحالتين قبول صحة أسباب الطعن. يقدم الطرف المتنازع الآخر والمحكم المطعون فيه بيانها الذي يعرض موقفهما والوثائق الداعمة في غضون 15 يوما من إشعار الطعن.
5. وإذا لم يعرب الطرف المتنازع الآخر عن موافقته على الطعن أو لم يستقبل المحكم المطعون فيه في غضون 15 يوما من تاريخ الإشعار بالتحدي، يجوز للطرف المتنازع أن يطلب من الأمين العام للمركز إصدار قرار تأسيسي بشأن الطعن.
6. يسعى الأمين العام للإكسيد إلى إصدار القرار في غضون 30 يوما بعد تلقي الطلبات المقدمة من الأطراف المتنازعة والمحكم المطعون فيه. إذا أقر الأمين العام للإكسيد بالطعن، يعين محكم جديد.
7. يتم تعليق الدعوى عند تقديم إشعار الطعن حتى يتم اتخاذ قرار بشأن الطعن، إلا بقدر ما يتفق الطرفان المتنازعان على مواصلة الإجراء

المادة 17: الاحكام

1. يكون قرار التحكيم الصادر عن المحكمة ملزما فقط بين الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بالقضية المعنية.
2. ولا يجوز للمحكمة أن تمنح أي تعويضات عقابية أو معنوية.
3. عندما تصدر هيئة التحكيم قرارا نهائيا ضد المدعى عليه أو ضد المدعي في ضوء دفاع أو دعوى مضادة أو حق الاطلاق أو أي مطالبة مماثلة أخرى من هذه الاتفاقية، يجوز للمحكمة أن تصدر، بشكل منفصل أو مجتمعة، فقط:
(أ) الأضرار المالية أو، إن أمكن، رد الممتلكات؛ و



(ب) أي تكاليف لإجراءات التحكيم وأتعاب المحامين وفقا لهذه الاتفاقية وقواعد التحكيم المعمول بها.

4. تأمر المحكمة بأن يتحمل الطرف المتنازع غير الناجح تكاليف التحكيم. وفي ظروف استثنائية، يجوز للمحكمة أن تقسم التكاليف بين الطرفين المتنازعين إذا قررت أن هذا التوزيع مناسب في ظروف المطالبة. يتحمل الطرف المتنازع غير الناجح التكاليف المعقولة الأخرى، بما في ذلك تكاليف التمثيل القانوني والمساعدة، ما لم تقرر المحكمة أن هذا التوزيع غير معقول في ظروف المطالبة. عندما تنجح أجزاء من المطالبات فقط، تعدل التكاليف بالتناسب.

5. ويجوز للمحكمة أن تأمر بإرساء ضمان للتكاليف إذا اعتبرت أن هناك شكا معقولا في أن المدعي لن يكون قادرا على الوفاء بتكلفة التعويض أو يرى أن ذلك ضروري لأسباب أخرى.

المادة 18: الإنفاذ

1. ينفذ قرار التحكيم وفقا لقانون الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار فيه، وذلك في التاريخ المشار إليه في قرار التحكيم.
2. مع الخضوع الى أي إجراء مراجعة معمول به، يلتزم كل طرف من الأطراف المتنازعة بالقرار الصادر عن المحكمة دون إبطاء ويمثل له. يجوز للطرف المتنازع أن يلتمس إنفاذ قرار تحكيم بموجب اتفاقية الإكسيد أو اتفاقية نيويورك.
3. لا يجوز للمطالب أو لدولة مضيضة طلب إنفاذ قرار تحكيم نهائي إلا بعد:
(أ) في حالة قرار التحكيم النهائي الذي تم بموجب اتفاقية الإكسيد:

(1) 120 يوما انقضت من تاريخ تقديم قرار التحكيم ولم يطلب أي طرف متنازع عليه مراجعة أو إلغاء قرار التحكيم؛ أو

(2) وقد اكتملت إجراءات التنقيح أو الإلغاء؛ و



(ب) في حالة قرار التحكيم النهائي بموجب قواعد المرفق الإضافي للإكسيد، أو قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو غيرها من القواعد التي يتفق عليها المدعي والدولة المضيفة،

(1) 90 يوما انقضت من تاريخ إصدار قرار التحكيم ولم يشرع أي طرف متنازع عليه في إجراء لمراجعة قرار التحكيم أو تنحيته أو إلغائه؛ أو

(2) رفضت محكمة أو سمحت بطلب لمراجعة أو إلغاء أو إلغاء قرار التحكيم ولا يوجد استثناء آخر.

4. يخضع قرار التحكيم الصادر بموجب اتفاقية للإكسيد أو قواعد المرفق الإضافي للإكسيد لأحكام اتفاقية للإكسيد الخاصة بكل منها. يخضع قرار التحكيم الصادر بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم لأحكام قواعد الأونسيترال للتحكيم.

5. ولا تنطبق الفائدة على التأخر في السداد على النحو المنصوص عليه في قرار التحكيم أثناء فترة إلغاء الإجراءات.

المادة 19: تسوية المنازعات بين الأطراف

1. أي نزاع بين الطرفين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، إلى أقصى حد ممكن، سيتم حله من خلال التشاور و / أو القنوات الدبلوماسية الأخرى.

2- إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق في غضون ستة (6) أشهر من التاريخ الذي طلبت فيه المشاورات و/أو القنوات الدبلوماسية الأخرى بمبادرة من أحد الطرفين، يقدم النزاع، بناء على طلب أحدهما، إلى هيئة تحكيم. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، تجري إجراءات التحكيم وفقا للقواعد





الاختيارية لمحكمة التحكيم الدائمة للتحكيم في النزاعات بين دولتين، ما لم يتم تعديلها من قبل الطرفين أو بموجب هذه الاتفاقية.

3. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، تتم تسوية النزاع من قبل هيئة تحكيم من ثلاثة أعضاء. يعين كل طرف محكما في غضون شهرين من التاريخ الذي يتلقى فيه أحد الطرفين طلبا للتحكيم من الطرف الآخر. وسيختار المحكمان المعينان معا محكما ثالثا من بلد ثالث في غضون شهرين آخرين. وسيؤسس المحكم الثالث هيئة التحكيم بمجرد موافقة الطرفين عليها.

4- إذا لم يتم اختيار عضو في هيئة التحكيم ضمن الحدود الزمنية المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، يقوم الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة، بناء على طلب أي من الطرفين، بتعيين المحكمين الذين لم يعينوا بعد، حسب تقديرها.

5- وسيكون مكان إجراءات التحكيم لاهاي، هولندا.

6. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات. والقرارات نهائية وملزمة لكل طرف متعاقد.

7. يتحمل الطرفان التكاليف التي يتحملها المحكمون والتكاليف الإجرائية الأخرى. غير أنه يجوز لهيئة التحكيم، حسب تقديرها، أن تقرر أن أحد الطرفين يتحمل نسبة أعلى من التكاليف.





المادة 20: تطبيق الاتفاقية

1. تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تتم في إقليم دولة أحد الطرفين وفقا لقوانينها وأنظمتها من قبل مستثمري الطرف الآخر قبل أو بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ولكن لا يطبق على أي نزاع تمت تسويته قبل دخوله حيز التنفيذ.

2- من المفهوم أن الإخلال بعقد موقع بين كيان من الطرف المتعاقد لن يعتبر خرقا لهذه الاتفاقية.

المادة 21: تطبيق قواعد أخرى

إذا كان تشريع أحد الأطراف أو الالتزامات بين الطرفين بموجب القانون الدولي القائمة حاليا أو المنشأة لاحقا بين الطرفين، بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تحتوي على قواعد، سواء كانت عامة أو محددة، تمنح للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف الآخر بمعاملة أكثر ملاءمة من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتسود هذه القواعد، بقدر ما تكون أكثر ملاءمة للمستثمر، على هذه الاتفاقية. يدرك الطرفان أنه من غير المناسب تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيف تدابير الصحة العامة أو السلامة أو التدابير البيئية.

المادة 22: اللجنة المشتركة للاستثمار

1. ينشئ الطرفان بموجب هذا لجنة مشتركة للاستثمارات (فيما يلي: "اللجنة")، تتألف من ممثلين عن كل طرف ويرأسها كبار المسؤولين في كل طرف.



2. تجتمع اللجنة بناء على طلب أي من الطرفين في أي وقت حسبما طلب، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:

(أ) استعراض عام لهذه الاتفاقية بغية تعزيز أهدافها؛

(ب) لمناقشة واستعراض تنفيذ وتنفيذ هذه الاتفاقية؛

(ج) تبادل المعلومات حول ومناقشة المسائل المتعلقة بالاستثمار في نطاق هذه الاتفاقية والتي تتعلق بتحسين بيئة الاستثمار؛

(د) النظر في أي مسائل أثارها أي من الطرفين بشأن اتفاقيات الاستثمار؛

(هـ) استعراض إمكانية زيادة تيسير الاستثمار بين الطرفين؛

(و) تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيق هذه الاتفاقية والنظر في أي مسائل أو مسائل

أخرى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية بما في ذلك حل المشاكل والعقبات وتسوية المنازعات قبل

تقديمه إلى التحكيم؛ و

4. ويجوز للجنة، حسب الاقتضاء، أن تقدم توصيات مناسبة بتوافق الآراء إلى الأطراف من أجل أداء

أكثر فعالية أو تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

5. يجوز للجنة، بناء على موافقة الأطراف المتبادلة، أن تدعو ممثلي الكيانات ذات الصلة بخلاف

حكومات الطرفين ذوي الخبرة اللازمة ذات الصلة بالمسائل التي ستناقش، وأن تعقد اجتماعات

مشتركة مع القطاع الخاص.

6. ويجوز للجنة أن تنشئ لجانا فرعية وتفوض مهام محددة إلى هذه اللجان الفرعية.





7. تناقش اللجنة أية مسائل تتعلق بتنفيذ وتفسير هذه الاتفاقية.

المادة 23: التعديلات

يجوز، حسبما يتفق عليه بين الطرفين، إدخال تعديلات وتغييرات على هذه الاتفاقية في شكل إضافة، وستدخل حيز النفاذ وفقاً للفقرة 1 من المادة 18 من هذه الاتفاقية.

المادة 24: بدء نفاذ الاتفاقية ومدة سريانها وإنهاءها

- 1- ترم هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد من قبل الطرفين وتخضع للتقييم المشترك بعد 5 سنوات من دخولها حيز النفاذ دون نية إنهاءها.
- 2- وستؤخذ التوصيات الناتجة في الاعتبار عند تطبيق البروتوكول المذكور للفترة المتبقية من الاستثمار
- 3- في جميع الحالات، يستمر سريان أحكام هذه الاتفاقية لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية لفترة عشر (10) سنوات من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 24.

المادة 25: المراسلات العامة

ينبغي توجيه المراسلات المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية إلى:

1. في حالة الإمارات العربية المتحدة، وزارة المالية، العلاقات المالية الدولية والمنظمات.
2. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزارة التخطيط.





وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذه الاتفاقية. وقعت في دبي بتاريخ 12 / 10 / 2019 من نسختين أصليتين باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصوص، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة

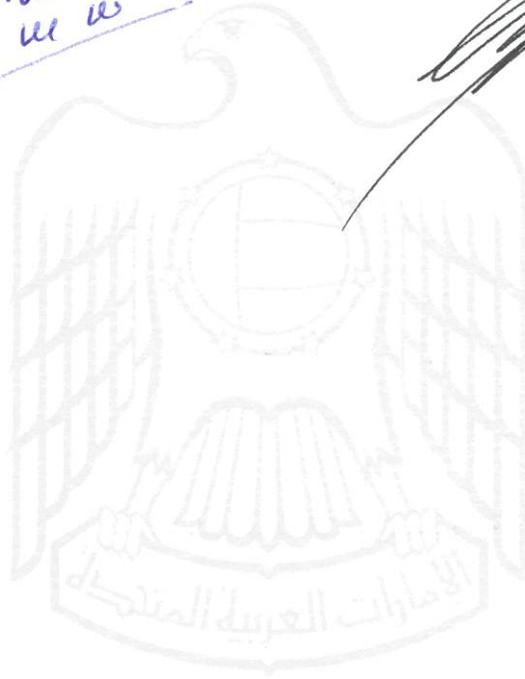
جمهورية الكونغو الديمقراطية

Handwritten signature in blue ink

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة

Handwritten signature in black ink





AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO

ON

THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS



A handwritten signature in blue ink, located in the bottom right corner of the page.





The Government of the United Arab Emirates,

And The Government of the Democratic Republic of the Congo, collectively "The Parties" and specifically "Party"

PREAMBLE

Considering the ties of friendship between the Democratic Republic of the Congo and the United Arab Emirates;

Desirous of promoting greater economic cooperation between them with regard to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the State of the other Contracting Party; Recognizing that the reciprocal promotion and protection of such investments will be conducive to stimulating trade initiatives and increasing prosperity in both Contracting Parties;

Agreeing that a stable framework for investment will maximize the efficient use of economic resources and improve the standard of living in both Contracting Parties;

aware that neither contracting party shall take any discriminatory or arbitrary action against an investor of a contracting states in the territory of the other contracting state

Agree as follows:

ARTICLE 1: Definitions

For the purposes of this agreement:

1. The term "investment" means any type of asset held directly or indirectly and invested by investors of a Party in the territory of the State of the other party in accordance with its laws and regulations, in particular:
 - a) Movable and immovable property as well as any other right, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;





- b) A company, shares, stocks, bonds and other forms of participation in a corporate;
- c) Turnkey construction, management, revenue sharing and other similar contracts;
- d) Government bonds, securities and other forms of debt;
- e) Claims on money or any other asset or performance having economic value;
- f) Intellectual and industrial property rights, such as copyrights, trademarks, patents, technical processes, expertise and goodwill, which are linked to the investment;
- g) Rights conferred by law or by contract such as concessions, licenses, authorizations or permits. Natural resources are not covered by this Agreement in case of the UAE as well as for the DRC.

Investment shall not include the following:

- i Commercial contracts for the sale of goods or services by a national or a company of a Party to a national or to a company in the territory of the other Party; or
- ii Extending credit in commercial transactions such as trade finance.

To be considered an investment for the purposes of this Agreement, an asset must have the characteristics of an investment, including characteristics such as commitment of capital or other resources, expectations of gain or profit and risk taking.

The arbitration award or any order or judgment rendered with respect to the investment shall not be considered an investment for the purposes of this Agreement.

2. The term “**ICSID**” means the International Centre for Settlement of Investment Disputes established pursuant to the ICSID Convention;





3. The term “**ICSID Convention**” means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States opened for signature at Washington DC on 18 March 1965;
4. The term “**UNCITRAL**” shall mean the United Nations Commission on International Trade Law, established by the United Nations General Assembly by resolution 2205 (XXI) of 17 December 1966.
5. The term “**UNCITRAL Arbitration Rules**” means the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law.
6. The term “**ICSID Additional Facility Rules**” means the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Center for Settlement of Investment Disputes, in their most recent form;
7. The term “**UNCITRAL Transparency Rules**” means the UNCITRAL Rules on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration, in their most recent form;
8. The term “**Tribunal**” means an arbitration tribunal established under this Agreement and agreed by the parties.
9. The term “**Measures**” includes laws, regulations, rules, procedures, decisions, administrative actions or practices applied by the parties.
10. The term “**Disputing parties**” means the claimant and the respondent Party;
11. The term “**disputing party**” means either the claimant or the respondent Party;
12. The term “**respondent Party**” means a Party against which a claim is made under this Agreement;
13. The term “**New York Convention**” means the United Nations Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, done at New York on June 10, 1958;
14. The term “investor” means:
 - a. Any natural person who is a national of one of the Parties in accordance with its legislation;





- b. Any legal person constituted or organized in accordance with the legislation of one of the Parties and carrying out substantial commercial activities in the territory of the State of the other Party;
- c. The Government of one of the Parties, local Governments and Sovereign Wealth Funds and Financial Institutions.

15. The term “territory” means:

- a. For the Democratic Republic of the Congo, territory means the areas (land, air and sea) over which it exercises its sovereignty in accordance with national and international law.
- b. For the United Arab Emirates: the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, its airspace and its submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of the United Arab Emirates; including the exclusive economic zone and the islands under its jurisdiction with respect to any activity carried on in its waters, seabed and subsoil in connection with the exploration or exploitation of natural resources under its law and international law.

ARTICLE 2: Promotion of Investments

- 1. Each Party, subject to its general policy in the field of foreign investments, encourages in its national territory the investments of investors of the other Party and admits such investments in accordance with its laws and regulations.
- 2. Neither party shall change an investment contract unilaterally.
- 3. Each Party will encourage and create favorable conditions for the investors of the other Party to invest in its territory.

A handwritten signature in blue ink, located in the bottom right corner of the page.





4. Subject to its laws and regulations a contracting party may grant tax exemption or provides special fiscal regime for investors in specific industry fields in accordance of the laws of the parties.

ARTICLE 3: Protection and treatment of investments

1. Each Party shall accord to investments made by investors of the other Party in the territory of the State of the former, fair and equitable treatment as well as full protection and security in accordance with international legislation;
2. It is understood that a Party does not violate the obligation to provide fair and equitable treatment set out in paragraph 1 unless it adopts measures or a series of measures which constitute:
 - (a) denial of justice;
 - (b) fundamental breach of due process;
 - (c) manifest arbitrariness;
 - (d) targeted discrimination on manifestly wrongful grounds such as gender, race or religious beliefs;
 - (e) a failure to provide full protection and security.A measure is “manifestly arbitrary” when it is evident that the measure is not rationally connected to a legitimate policy objective, such as when a measure is based on prejudice or bias rather than on reason or fact.
3. Neither Contracting Party will in any way, by unreasonable or discriminatory measures, obstruct the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments made by investors of the other Party;
4. Each Party will comply with any obligation it has entered into with respect to the investment of the investor of the other Party.
5. A determination that there has been a violation of another provision of this Agreement or of a separate international agreement does not establish that there has been a violation of this Article;





6. It is understood that "fair and equitable treatment" and "physical security" do not require treatment in addition to or beyond what is required by the minimum standard of treatment of aliens under international law.

ARTICLE 4: Most-Favored-Nation Treatment

1. Each Party will provide to investors of the other Party and their investments treatment no less favorable than those it provides, in similar circumstances, to investors of any third State and to their investments, with regard to the acquisition, management, conduct, operation and disposal of investments.
2. The provisions of this Article may not be interpreted in such a way as to oblige a Party to grant investors of the other Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:
 - a) membership of any agreement, organization or union existing or future regional economic integration customs service of which one of the Parties is or may become a Member; or
 - (b) any international agreement or arrangement relating wholly or primarily to taxation or any national legislation relating wholly or primarily to taxation.
3. The provisions of this Article do not apply to public contracts, grants and loans, guarantees, insurance granted to national enterprises.

ARTICLE 5: National Treatment

1. Each Party will provide to investors of the other Party and their investments treatment no less favorable than that which it provides in similar





circumstances to its own investors and their investments, with regard to the acquisition, management, conduct, operation and disposal of investments.

2. The provisions of this Article do not apply to government contracts, government subsidies, government loans or loan guarantees to Small and Medium Enterprises (SMEs).

ARTICLE 6: Expropriation

1. Neither Party will proceed with expropriations, nationalizations or measures having equivalent effect (hereinafter referred to as “expropriation”) against the investments of investors of the other Party, except when such an expropriation is carried out:
 - a) For purposes of public utility;
 - b) on a non-discriminatory basis
 - c) under due process;
2. The compensation which would result from non-compliance with point c of paragraph 1 of this Article is equivalent to the market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or expropriation envisaged must be effectively realizable, freely transferable and carried out without delay.
3. Compensation is equivalent to the fair market value of the investments expropriated at the time the expropriation was publicly announced or when the expropriation took place, whichever occurs first. The fair market value





should not reflect any change in value that arises because the expropriation became public earlier.

4. The indemnity must be paid without delay and includes the legal interest which may be determined from time to time by the Central Bank of the party, taking into account the delay until the moment of payment. It will be effectively realizable and freely transferable and will be freely convertible into the currency of the Party of the investors concerned, as well as into freely usable currencies at the market exchange rate in force on the date of the expropriation.
5. Investors affected by the expropriation have a right of access to the courts or administrative tribunals or bodies of one of the expropriating Parties to request a prompt review of the investor's case and the amount of the expropriation compensation in accordance with the principles set out in this Article.
6. Paragraphs 1 and 2 of this Article do not, however, affect in any way the right of a Party to enforce laws or to take such regulatory measures or actions as it deems necessary to protect legitimate welfare objectives public, in the field of public health, safety and the environment.
7. Notwithstanding the provisions of this Article, sovereign assets and sovereign funds shall not be subject to nationalization, expropriation, sequestration, blocking or freezing by any one of the Parties or any of these measures directly or indirectly at the request of a third party.





ARTICLE 7: Compensation for losses

1. Investors of one of the Parties who have suffered losses of their investments in the territory of the other Party as a result of war or armed conflict, civil riots, state of national emergency, revolt, insurrection or riot are granted with regard to restitution, compensation or any other settlement, treatment no less favorable than that granted to its own investors or to investors from any third State, whichever is more favorable.
2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one of the Parties who, in any of the events referred to in that paragraph, suffer a loss in the territory of the State of the other Party, will do so and subject to restitution or compensation in cases resulting from:
 - a. requisition of its investment or part of it by force or the latter's authorities, or
 - b. destruction of its investment or part of it by force or its authorities, which was not required by the necessity of the situation.

ARTICLE 8: Transfers

Each Contracting Party guarantees the free transfer of payments relating to an investment within and outside the territory of its State without delay. These transfers include:

- a. the initial capital and additional amounts for maintaining or increasing an investment;
- b. return on investment;





- c. products from the sale of all or part of the investment or from the partial or total liquidation of the investment;
 - d. payments made under a contract, including a loan agreement;
 - e. the earnings of expatriate staff as part of an investment in their territory; and
 - f. payments made in accordance with Articles 6 and 7 of this Agreement.;
2. Each Party will allow transfers relating to an investment to be made in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of the transfer.
 3. Notwithstanding paragraphs 1 and 2, either Party may delay or prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws and regulations relating to:
 - (a) bankruptcy, insolvency or the protection of the rights of creditors;
 - b) the issuance, safe trading of securities;
 - c) the commission of criminal or penal offenses; or
 - d) in the case of the execution of judicial proceedings.

ARTICLE 9: Denial of benefits

1. A Party may refuse to grant the benefits of this Agreement to a legal person investor of the other Party and to the investments of that investor if persons from a non-Contracting Party own or control its investments.
2. The benefits of this Agreement will be refused:
 - a. to natural persons with dual nationality, one of whom is from the host State.





- b. to an investor who plans or acquires his investment, through intermediary entities, or who acquires or uses the nationality of one of the Parties for the sole purpose of benefiting from this Agreement.

A party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other party which is a company of that other party and to investments of that investor if the company does not have substantial economic activities in the territory of the party under the right to which it was contributed or approved, and whether investors from a non-contracting party or from the contracting party which takes the refusal decision own or control the company.

The party refusing the benefits, shall inform the other party before making their decision.

3. Without prejudice to the paragraphs of this Article, the refusal of benefits by a host State will be notified to the State of origin of the investor without delay.

ARTICLE 10: Prohibition of Performance Requirements

1. A Party may not impose on the Investors of the other Party any performance requirement in relation to the management, conduct or operation of their Investments in its territory.

2. A Party may not impose or enforce the following requirements, nor enforce any commitment in connection with the establishment, acquisition, expansion, management, conduct or operation of any covered investment or any other investment in its territory:

- (a) export a given level or percentage of a good or service;
- b) to achieve a given level or percentage in accordance with national requirements;





- c) buy, use or give preference to a good produced or a service provided in its territory, or to buy a good or a service from a person in its territory;
- (d) relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or the amount of foreign currency inflows associated with that investment.

ARTICLE 11: Right to regulate

1. Nothing in this Agreement will be interpreted as preventing either Party from adopting, maintaining or applying measures otherwise compatible with this Agreement that it deems appropriate to:

- a) Ensure compliance with the laws and regulations of one of the Parties which are not incompatible with this Agreement;
- b) Protect the environment, life, human or plant health;
- c) Regulate the conservation of exhaustible natural resources, living or non-living; or
- d) To ensure the maintenance and restoration of international peace and security, as well as the protection of its own essential security interests.

2. The adoption, maintenance or execution of such measures are subject to the condition that they are not applied in an arbitrary or unjustified manner or that they do not constitute a disguised restriction on the investments of one of the Parties. .

ARTICLE 12: Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

- 1. Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the





territory of that other Contracting Party shall, as far as possible be settled amicably and be subject to negotiations between the parties in dispute.

2. The negotiations start on the date when the disputing investor of one Contracting Party requests negotiations in written notification from the other Contracting Party. In order to facilitate the amicable settlement of the dispute the written notice shall specify the name and address of the disputing investor, the issues, the factual basis of the dispute, the findings of the disputing investor (including any supporting documents) and their presumed legal basis. Unless otherwise agreed, at least one consultation shall be held within 90 days from the date on which the disputing investor of one Contracting Party has requested negotiations from the other Contracting Party in written notification.
3. If any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party cannot be thus settled within a period of six months following the date on which such negotiations were requested in written notification as mentioned in paragraph 2 of this Article, and the disputing investor intends to submit the dispute to one of the fora listed under paragraphs 4 a.–e. the disputing investor shall at the very latest simultaneously to submitting any dispute to one of the tribunals, notify the other Contracting Party in a written notice of its intention.
4. If such dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party cannot be thus settled within a period of six months following the date on which such negotiations were requested in written notification, the investor shall be entitled to submit the dispute either to:
 - a. the competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made; or
 - b. the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) pursuant to the applicable provisions of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965, in the event both Contracting Parties have become a party to this Convention; or



- c. an ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). The parties to the dispute may agree in writing to deviate from these arbitration Rules; or
 - d. under the Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Centre for Settlement of Investment Disputes (“Additional Facility Rules of ICSID”), provided that either the disputing Contracting Party or the Contracting Party of the investor, but not both, is a party to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington D. C. on March 18, 1965; or
 - e. any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.
5. Once a dispute has been submitted to one of the forums for dispute settlement mentioned in paragraph 4 a.–e. the investor shall have no recourse to the other dispute settlement fora listed in paragraph 4. a.–e.
6. An investor may submit a dispute as referred to in paragraph 1 and 2 to arbitration in accordance with paragraph 4 only if not more than three years have elapsed from the date on which the investor first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage.

ARTICLE 13: Governing Law

1. When rendering its decision, the tribunal shall apply this Agreement as interpreted in accordance with the Vienna Convention on the Law of Treaties, and other rules and principles of international law applicable between the Contracting Parties.
2. The tribunal referred to in Article 12 paragraph 4 b.-e. shall not have jurisdiction to determine the legality of a measure, alleged to constitute a breach of this Agreement, under the domestic law of a Contracting Party. For greater certainty, in determining the consistency of a measure with this





Agreement, the tribunal may consider, as appropriate, the domestic law of a Contracting Party as a matter of fact. In doing so, the tribunal shall follow the prevailing interpretation given to the domestic law by the courts or authorities of that Contracting Party and any meaning given to domestic law by the tribunal shall not be binding upon the courts or the authorities of that Contracting Party.

3. A joint interpretation of the Contracting Parties, exchanged through diplomatic channels, interpreting a provision of this Agreement shall be binding on the tribunal, and any decision or award issued by the tribunal must be consistent with that interpretation.

ARTICLE 14: Place of Arbitration

The disputing parties may agree on the legal place of any arbitration under the arbitral rules applicable under Article 12 paragraph 4 b.-e. If the disputing parties fail to reach agreement, the tribunal shall determine the place which shall be in the territory of a state that is a party to the 1958 New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards provided both Contracting Parties are signatories of this Convention or tribunal at Hague.

ARTICLE 15: Selection of arbitrators

1. In the event of the submission of a claim under Article 12 of this Agreement, the tribunal will be constituted as soon as possible after the submission of a claim.
2. The appointed arbitrators must have expertise or experience in public international law, in particular international investment law. It is desirable that they have expertise or experience in settling disputes arising from international investment agreements.





3. Arbitrators are independent and must not be affiliated with any government. They do not participate in the examination of any dispute that would create a direct or indirect conflict of interest. In addition, upon their appointment, they will refrain from acting as counsel or as an expert or witness appointed by the parties in any pending or new dispute relating to the protection of investments under this Agreement or any other international agreement.
4. If the disputing party considers that an arbitrator is in a conflict of interest, it may invite the Secretary-General of ICSID to render a decision on the challenge of that arbitrator. Any notification of challenge must be submitted to the Secretary-General of ICSID within 15 days of the date on which the appointment of the challenged arbitrator was communicated to the disputing party, or within 15 days of the date on which the relevant facts are occurred to the knowledge of the disputing party who proposed the challenge, if the relevant facts could not reasonably be known at the time of the appointment of the challenged arbitrator.
5. The notice of challenge will state the grounds on which the challenge is based. Any arbitrator may be challenged in any event before the proceedings are declared closed, if there are circumstances which give rise to legitimate doubts as to the impartiality or independence of the arbitrator. The challenge is notified to all other parties, to the challenged arbitrator and to the other arbitrators.
6. Where an arbitrator has been challenged by one party, all parties may agree to the challenge. The arbitrator may also, after the challenge, withdraw from his office. In no case does this imply acceptance of the validity of the grounds for





the dispute. The other disputing party and the challenged arbitrator must file their brief presenting their position and supporting documents within 15 days of notification of the challenge.

7. If the other disputing party has not expressed consent to the challenge or if the challenged arbitrator does not resign within 15 days from the date of notification of the challenge, the disputing party may apply to the Secretary General of the ICSID to issue a decision on the challenge.
8. The Secretary-General of ICSID shall endeavor to render the decision within 30 days of receipt of the submissions of the parties to the dispute and of the challenged arbitrator. If the Secretary General of ICSID admits the dispute, a new arbitrator is appointed.
9. The proceeding is suspended from the filing of the notice of challenge until a decision on the challenge is rendered, except to the extent that the parties to the dispute agree to continue the proceeding.

ARTICLE 16: Impartiality and independence of arbitrators

1. Arbitrators shall be independent and they shall not affiliate with any government. They shall not participate in the consideration of any disputes that would create a direct or indirect conflict of interest. In addition, upon appointment, they shall refrain from acting as counsel or as party-appointed expert or witness in any pending or new investment protection dispute under this or any other international agreement. Arbitrators shall comply with the code of conduct as set out in Article 12.

A handwritten signature in blue ink, located in the bottom right corner of the page.





2. If a disputing party considers that an arbitrator has a conflict of interest, it may invite the Secretary General of the ICSID to issue a decision on the challenge to disqualify such arbitrator. Any notice of a challenge shall be submitted to the Secretary General of the ICSID within 15 days of the date on which the appointment of the challenged arbitrator has been communicated to the disputing party, or within 15 days of the date on which the relevant facts came to the knowledge of the disputing party that proposed the challenge, if the relevant facts could not have reasonably been known at the time of the appointment of the challenged arbitrator.
3. The notice of challenge shall state the grounds on which the challenge is based. Any arbitrator may be challenged in any event before the proceeding is declared closed, if circumstances exist that give rise to justifiable doubts as to the arbitrator's impartiality or independence on the basis of the code of conduct as set out in Annex I. The challenge shall be notified to all other parties, to the arbitrator who is challenged and to the other arbitrators.
4. When an arbitrator has been challenged by a party, all parties may agree to the challenge. The arbitrator may also, after the challenge, withdraw from his or her office. In neither case does this imply acceptance of the validity of the grounds for the challenge. The other disputing party and the challenged arbitrator shall file their statement presenting their position and supporting documents within 15 days after the notice of the challenge.
5. If the other disputing party has not expressed its consent to the challenge or the challenged arbitrator fails to resign within 15 days from the date of the notice of the challenge, the disputing party may request the Secretary General of the ICSID to issue a founded decision on the challenge.
6. The Secretary General of the ICSID shall endeavour to issue the decision within 30 days after receiving submissions from the disputing parties and the challenged arbitrator. If the Secretary General of the ICSID admits the challenge, a new arbitrator shall be appointed.



7. The proceeding shall be suspended upon the filing of the notice of the challenge until a decision on the challenge has been made, except to the extent that the disputing parties agree to continue the proceeding

ARTICLE 17: Awards

1. An award rendered by the tribunal shall be binding only between the disputing parties in respect of the particular case.
2. No punitive or moral damages may be awarded by the tribunal.
3. Where a tribunal makes a final award against respondent or against claimant in the light of a defense, counterclaim, right of set off or other similar claim of this Agreement, the tribunal may award, separately or in combination, only:
 - a) monetary damages or, if possible restitution of property; and
 - b) any costs of the arbitration proceedings and attorneys' fees in accordance with this Agreement and the applicable arbitration rules.
4. The tribunal shall order that the costs of arbitration be borne by the unsuccessful disputing party. In exceptional circumstances, the tribunal may apportion costs between the disputing parties if it determines that apportionment is appropriate in the circumstances of the claim. Other reasonable costs, including costs of legal representation and assistance, shall be borne by the unsuccessful disputing party, unless the tribunal determines that such apportionment is unreasonable in the circumstances of the claim. Where only parts of the claims have been successful the costs shall be adjusted proportionately.
5. The tribunal may order security for costs if it considers that there is a reasonable doubt that claimant would be not capable of satisfying a costs award or consider it necessary from other reasons.





ARTICLE 18: Enforcement

1. The award shall be executed in accordance with the law of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made and the award is relied upon, by the date indicated in the award.
2. Subject to any applicable review procedure, each disputing party shall abide by and comply with an Award rendered by the Tribunal without delay. A disputing party may seek enforcement of an arbitration Award under the ICSID Convention or the New York Convention.
3. A claimant or a Host State may not seek enforcement of a final award until:
 - a) in the case of a final award made under ICSID Convention:
 - i. 120 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has requested revision or annulment of the award; or
 - ii. revision or annulment proceedings have been completed; and
 - b) in the case of a final award under the ICSID Additional Facility Rules, the UNCITRAL Arbitration Rules, or other rules agreed by the claimant and Host State,
 - i. 90 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has commenced a proceeding to revise, set aside, or annul the award; or
 - ii. a court has dismissed or allowed an application to revise, set aside, or annul the award and there is no further appeal.





4. An award rendered under ICSID Convention or ICSID Additional Facility Rules shall be subject to respective provisions of the ICSID Convention. An award rendered under UNCITRAL Arbitration Rules shall be subject to respective provisions of the UNCITRAL Arbitration Rules.
5. Interest on late payment as provided in an award does not apply during the pendency of an annulment procedure.

ARTICLE 19: Settlement of disputes between the Parties

1. Any dispute between the Parties concerning the interpretation or application of this Agreement will, to the extent possible, be resolved through consultation and / or other diplomatic channels.
2. If the Parties cannot reach an agreement within six (6) months of the date on which consultations were requested and / or other diplomatic channels were initiated by one of the Parties, the dispute is, at the request of one of them, submitted to an arbitral tribunal. Unless otherwise agreed by the Parties, the arbitration proceedings shall be conducted in accordance with the Optional Rules of the Permanent Court of Arbitration for Arbitration of Disputes between Two States, unless modified by the Parties or by this Agreement.
3. Unless the Parties agree otherwise, the dispute shall be settled by an arbitral tribunal of three members. Each Party will appoint an arbitrator within two months of the date on which one of the Parties receives a request for arbitration from the other Party. The two arbitrators thus appointed will together choose a third arbitrator from a third country within a further two months. The third arbitrator, once agreed to by both Parties, will preside over the arbitral tribunal.





4. If a member of the arbitral tribunal is not chosen within the time limits defined in paragraph 3 of this Article, the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration, at the request of either Party, will appoint , at its discretion, arbitrators not yet appointed.
5. The place of the arbitration proceedings will be The Hague, the Netherlands.
6. The arbitral tribunal will take its decisions by majority vote. The decisions are final and binding on each Contracting Party.
7. The costs incurred by the arbitrators and other procedural costs will be borne equally by the Parties. The arbitral tribunal may, however, at its discretion, decide that a higher proportion of the costs will be borne by one of the two Parties.

ARTICLE 20: Application of the Convention

1. This Agreement will apply to investments made in the territory of the State of one of the Parties in accordance with its laws and regulations by investors of the other Party before or after the entry into force of the Agreement. , but does not apply to any dispute settled before its entry into force.
2. It is understood that a breach of a contract signed between an entity of a contracting party will not be considered a breach of this Agreement.





ARTICLE 21: Application of other rules

If the legislation of one of the Parties or the obligations between the Parties under international law currently existing or subsequently established between the Parties, in addition to this Agreement, contain rules, whether general or specific, authorizing investments made by investors of the other Party to a more favorable treatment than that provided for in this Agreement, these rules shall prevail, insofar as they are more favorable to the investor, over this Agreement.

. The Parties recognize that it is inappropriate to encourage investment by relaxing public health, safety or environmental measures.

ARTICLE 22: Joint Committee on Investment

1. The Parties hereby establish a Joint Committee on Investments (hereinafter: "the Committee"), composed of representatives of each Party and headed by senior officials of each Party.
2. Unless otherwise agreed by the Parties the committee shall meet on the request of either Party at any time as requested.
3. The functions of the Committee shall include:
 - a) a general review of this Agreement with a view to furthering its objectives;
 - b) to discuss and review the implementation and operation of this Agreement;





- c) to exchange information on and to discuss investment-related matters within the scope of this Agreement which relate to improvement of investment environment;
 - d) to consider any issues raised by either Party concerning investment agreements;
 - e) review the possibility of further facilitation of investment between the Parties;
 - f) evaluation of the results obtained from the application of this Agreement and consideration of any other issues or matters related to the implementation of this Agreement including solving problems, obstacles and dispute resolution before its submission to arbitration; and
4. The Committee may, as necessary, make appropriate recommendations by consensus to the Parties for the more effective functioning or the attainment of the objectives of this Agreement.
 5. The Committee may, upon mutual consent of the Parties, invite representatives of relevant entities other than the Governments of the Parties with the necessary expertise relevant to the issues to be discussed, and hold joint meetings with the private sectors.
 6. The Committee may establish sub-committees and delegate specific tasks to such sub-committees.
 7. The Committee shall discuss any issues regarding the implementation and interpretation of this Agreement.





ARTICLE 23: Amendments

As agreed between the Parties, modifications and amendments may be made to this Agreement in the form of an addendum and will enter into force in accordance with paragraph 1 of Article 18 of this Agreement.

ARTICLE 24: Entry into force, duration and termination

- 1- This Agreement is concluded for a period of 10 years renewable by both parties subject to joint evaluation after 5 year after its entry into force without intention of terminating it.
- 2- The resulting recommendations will be taken into account in the application of said protocol for the remaining period of investment
- 3- In all cases, investment made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten (10) years from the date of termination of this Agreement in respect of Article 24 Paragraph 2.

ARTICLE 25: General communications

Communications concerning the implementation of this Agreement should be addressed to:

1. In the case of the United Arab Emirates, Ministry of Finance, International Financial Relations and Organizations.
2. In the case of the Democratic Republic of Congo, Ministry of Planning.





IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

DONE at Dubai on 12/10/2021, _____,
_____ in duplicate each in the languages
_____, Arabic, English and French. All texts are
equally authentic. In the event of any difference in the interpretation of the
provisions of this Agreement by the Contracting Parties, the English text
will prevail.

**For the Government of
The United Arab Emirates**

**For the Government of
the Democratic Republic of Congo**

